

التقرير الخامس للجنة "أ"

(مسودة)

عقدت اللجنة "أ" جلستها العاشرة في ٢١ أيار/ مايو ٢٠١١ برئاسة الدكتور وليد عمار من لبنان.

وتقرر توصية جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين باعتماد القرارين المرفقين والمقرر الإجرائي المرفق بخصوص بنود جدول الأعمال التالية:

١٣- الشؤون التقنية والصحية

١٢-١٣ الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها

قرار واحد بعنوان:

- الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، بعد مؤتمر موسكو

١٣-٧ المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة

مقرر إجرائي واحد

١٣-٣ المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة

قرار واحد بصيغته المعدلة بعنوان:

- دور منظمة الصحة العالمية في متابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض الأهداف (المرامي) الإنمائية للألفية (نيويورك، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)

البند ١٣-١٢ من جدول الأعمال

**الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة
للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها،
بعد مؤتمر موسكو^١**

جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون،

وقد نظرت في التقرير الخاص بدور منظمة الصحة العالمية في إعداد وتنفيذ ومتابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة عن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها^٢ (الاجتماع الرفيع المستوى)؛

وإذ يساورها بالغ القلق لأن العبء العالمي للأمراض غير السارية لا يزال يتنامى، وخصوصاً في البلدان النامية، واقتناعاً منها بضرورة اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة، من خلال أمور منها التصدي بفعالية لعوامل الاختطار الرئيسية المتعلقة بالأمراض غير السارية؛

وإذ تعيد تأكيد التزامها بهدف الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها المتمثل في الحد من معدل الوفيات في أعمار مبكرة وتحسين نوعية الحياة (القرار ج ص ع ٥٣-١٧)؛

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٥/٦٤ الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تعقد اجتماعاً رفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، عن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وكذلك القرار ٢٣٨/٦٥ بشأن نطاق الاجتماع الرفيع المستوى وطرائق عرضه وشكله وتنظيمه؛

وإذ تسلم بالدور القيادي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية باعتبارها الوكالة المتخصصة الرئيسية المعنية بالصحة، وإذ تؤكد مجدداً الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية في تعزيز العمل العالمي في مواجهة الأمراض غير السارية؛

وإذ تشير مع التقدير إلى تقرير الحالة العالمي الأول لمنظمة الصحة العالمية عن الأمراض غير السارية، الذي صدر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، والذي قد يشكل مساهمة في الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الرفيع المستوى؛

١ المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير السارية (موسكو، الاتحاد الروسي، ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١).

٢ قرار الأمم المتحدة ٢٦٥/٦٤ - الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

وإذ تحيط علماً بحصائل المشاورات الإقليمية التي عقدتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الدول الأعضاء بدعم من الوكالات والكيانات المعنية في الأمم المتحدة، والتي ستوفر إسهامات في الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الرفيع المستوى وكذلك في الاجتماع في حد ذاته؛

وإذ ترحب بالوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير السارية، الذي نظمه الاتحاد الروسي ومنظمة الصحة العالمية في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ في موسكو،

١- تؤيد إعلان موسكو الوارد في ملحق هذا القرار وتعتبره من المدخلات الرئيسية اللازمة للأعمال التحضيرية التي ستسفر عن عقد الاجتماع الرفيع المستوى؛

٢- تحث الدول الأعضاء على ما يلي:١

(١) أن تواصل دعم أعمال التحضير على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لعقد الاجتماع الرفيع المستوى، بما فيها حسب الإمكان تحليل لحالة الأمراض غير السارية وعوامل خطرها وتقييم للقدرة الوطنية واستعداد النظم الصحية للتصدي للأمراض غير السارية؛

(٢) أن تكون ممثلة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى، وأن تنادي بالعمل من خلال وثيقة ختامية عملية المنحى وموجزة؛

(٣) أن تنظر، حسب الاقتضاء، في أن تضم إلى وفودها الوطنية التي ستحضر الاجتماع الرفيع المستوى أعضاء برلمان وممثلين للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والشبكات التي تعمل في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛

٣- ترحب المدير العام:

(١) أن يواصل الاضطلاع بالدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الوكالة المتخصصة الرئيسية المعنية بالصحة، وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ومؤسسات التمويل الدولية، لدعم الدول الأعضاء، ولاسيما لإجراء ما يلي:

(١) اتخاذ الإجراءات المتضافرة وأعمال التصدي المنسقة بما يسفر بسرعة وعلى النحو السليم عن إزالة التحديات التي تثيرها الأمراض غير السارية، بما في ذلك الاعتماد على التحاليل المتاحة عن أوضاع الأمراض غير السارية وعوامل خطرها؛

(٢) تسليط الضوء على الوقع الاجتماعي والاقتصادي للأمراض غير السارية، بما في ذلك من صعوبات مالية وخاصة للبلدان النامية؛

١ وكذلك حسب الاقتضاء منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

(٢) أن يضع في اعتباره الوثيقة الختامية لمؤتمر موسكو عند التحضير للاجتماع الرفيع المستوى؛

(٣) أن يضمن توافر الموارد المالية والبشرية الوافية لكي تستعد المنظمة للمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى وتتجاوب بسلاسة مع توصياته؛

(٤) أن يقدم إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين، عن طريق المجلس التنفيذي، تقريراً عن الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير السارية والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى، وأن يضع مع وكالات وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة خطة لتنفيذ ومتابعة هاتين الوثيقتين، بما في ذلك مقتضياتهما المالية لعرضها على جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين، عن طريق المجلس التنفيذي.

الملحق

المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن
أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير السارية
(موسكو، ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١)

إعلان موسكو

الديباجة

نحن، المشاركون في المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير السارية، قد اجتمعنا في موسكو يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١.

أولاً

نعرب عن تقديرنا للدور الرئيسي الذي اضطلع به كل من منظمة الصحة العالمية والاتحاد الروسي في التحضير للمؤتمر الوزاري وعقده.

ثانياً

نعترف بأن إعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستويات الصحة البدنية والنفسية لا يمكن أن يتحقق بدون تعزيز التدابير المتخذة على المستوى العالمي والوطني للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

ثالثاً

نقر بوجود تفاوت واسع في عبء الأمراض غير السارية وفي الحصول على خدمات الوقاية منها ومكافحتها، بين البلدان وداخلها على السواء.

رابعاً

نحيط علماً بأن السياسات التي تتناول العوامل السلوكية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة بالأمراض غير السارية ينبغي أن تنفذ بسرعة وعلى نحو تام من أجل ضمان الاضطلاع بأنجع أنشطة التصدي لهذه الأمراض، مع الارتقاء بنوعية الحياة والإنصاف في الصحة في الوقت ذاته.

خامساً

نؤكد على أن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها تتطلبان الاضطلاع بدور قيادي على جميع المستويات، كما تتطلبان اتخاذ طائفة واسعة من التدابير المتعددة المستويات والقطاعات التي تستهدف المجموعة الكاملة من محددات الأمراض غير السارية (من المستوى الفردي إلى المستوى الهيكلي) وذلك من أجل تهيئة الظروف الضرورية كي يعيش الناس حياة صحية. ويشمل ذلك تعزيز ودعم أنماط الحياة والاختيارات الصحية، والتشريعات والسياسات ذات الصلة؛ والوقاية من الأمراض واكتشافها في أبكر وقت ممكن من أجل تقليل المعاناة والتكاليف إلى أدنى حد ممكن؛ وتوفير أفضل رعاية صحية متكاملة للمرضى طيلة حياتهم، بما في ذلك تمكينهم وتأهيلهم وتوفير الرعاية الملطفة لهم.

سادساً

نعتزف بأنه لابد من التحول في النموذج المتبع في التصدي لتحديات الأمراض غير السارية، لأن هذه الأمراض لا تتجم فقط عن عوامل طبية حيوية ولكنها تتجم أيضاً عن عوامل سلوكية وبيئية واجتماعية واقتصادية أو تتأثر بهذه العوامل تأثراً شديداً.

سابعاً

نؤكد التزامنا بالتصدي للتحديات التي تشكلها الأمراض غير السارية، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، تعزيز السياسات والبرامج التي تركز على العمل المتعدد القطاعات فيما يتعلق بالعوامل السلوكية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وإعادة توجيه هذه السياسات والبرامج.

ثامناً

نعرب عن اعتقادنا في أن الأمراض غير السارية ينبغي أن يُعنى بها في الشراكات الصحية، وينبغي أن تُدرج ضمن أنشطة التخطيط والبرمجة في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى بطريقة منسقة، وخصوصاً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وينبغي أن تشكل جزءاً من برنامج البحوث العالمي، وأن تعزيز النظم الصحية والتنسيق الاستراتيجي مع البرامج الصحية العالمية القائمة سيقويان أثر واستدامة النهج المتبعة في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

الأساس المنطقي للعمل

- ١- إن الأمراض غير السارية، وأساساً الأمراض القلبية الوعائية والداء السكري والسرطانات والأمراض التنفسية المزمنة، هي الأسباب الرئيسية لحالات المراضة والعجز التي يمكن الوقاية منها، وتتسبب حالياً في أكثر من ٦٠٪ من الوفيات في العالم والتي يحدث ٨٠٪ منها في البلدان النامية. ومن المقدر أن تبلغ مساهمة الأمراض غير السارية في الوفيات في العالم نسبة ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- ٢- وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك أمراضاً أخرى غير سارية، مثل الاضطرابات النفسية، تسهم إسهاماً كبيراً أيضاً في عبء المرض العالمي.
- ٣- وللأمراض غير السارية آثار سلبية كبيرة في التنمية البشرية ويمكن أن تعوق التقدم نحو بلوغ المرامي الإنمائية للألفية.
- ٤- والأمراض غير السارية تؤثر بقوة الآن على كل مستويات الخدمات الصحية وتكاليف الرعاية الصحية والقوى العاملة الصحية، فضلاً عن الإنتاجية الوطنية، في الاقتصادات الناشئة والراسخة على السواء.
- ٥- وتعد الأمراض غير السارية، في جميع أنحاء العالم، من الأسباب الهامة للوفاة المبكرة، فهي تضر بفئات السكان الأضعف والأفقر أكثر من غيرهم. وعلى الصعيد العالمي تؤثر هذه الأمراض في حياة مليارات البشر، ويمكن أن تترتب عليها آثار مالية مدمرة تفقر الأفراد وأسرهم، وخصوصاً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
- ٦- ويمكن أن يكون تأثير الأمراض غير السارية مختلفاً على المرأة والرجل، لذا فمن الضروري مراعاة نوع الجنس في أنشطة الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

٧- وهناك عدد كبير من البلدان يواجه الآن تحديات غير عادية بسبب عبء المرض المزدوج: أي عبء الأمراض السارية والأمراض غير السارية. ويتطلب ذلك تكييف النظم والسياسات الصحية، والتحول عن نهج التركيز على المرض إلى نهج التركيز على الناس، والتدابير الصحية السكانية. ولا تكفي المبادرات الرأسية لتلبية احتياجات السكان المعقدة، لذا فمن الضروري إيجاد الحلول المتكاملة التي تجمع بين مجموعة من التخصصات والقطاعات. وبهذه الطريقة يؤدي تعزيز النظم الصحية إلى تحسين القدرة على التصدي لطائفة من الأمراض والاعتلالات.

٨- وتوجد تدخلات مسندة بالبيّنات وعالية المردود للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وهذه التدخلات يمكن أن تحقق فوائد صحية واجتماعية واقتصادية جمّة على نطاق العالم.

٩- ومن أمثلة التدخلات العالية المردود التي تحد من مخاطر الأمراض غير السارية، وهي تدخلات ميسورة التكلفة في البلدان المنخفضة الدخل ويمكن أن تقي من ملايين الوفيات المبكرة سنوياً، التدابير الرامية إلى مكافحة تعاطي التبغ وتقليل مدخول الملح والحد من تعاطي الكحول على نحو ضار.

١٠- وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز النظم الغذائية الصحية (تقليل استهلاك الدهون المشبعة والدهون المتحولة والملح والسكر وزيادة استهلاك الفواكه والخضر) وللنشاط البدني في جميع جوانب الحياة اليومية.

١١- وتتطلب الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بفعالية الاضطلاع بدور قيادي وبالعامل المنسق على نطاق "الحكومة ككل" (أي المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي) وعبر عدد من القطاعات، مثل قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والزراعة والنقل والتخطيط الحضري والبيئة والعمل والصناعة والتجارة والمالية والتنمية الاقتصادية).

١٢- وتقتضي الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بفعالية المشاركة والقيادة بنشاط واستئارة من جانب الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وحسب الاقتضاء أصحاب العمل ومقدمي خدمات الرعاية الصحية والمجتمع الدولي.

الالتزام بالعمل

إننا، بناءً على ذلك، ملتزمون بالعمل:

على نطاق الحكومة ككل من أجل ما يلي:

١- وضع السياسات العمومية المتعددة القطاعات التي توجد بيئات منصفة لتعزيز الصحة، تمكّن الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من الاختيارات الصحية ومن أن يعيشوا حياة صحية؛

٢- تعزيز الاتساق في السياسات من أجل تحقيق أكبر أثر إيجابي في عوامل الخطر ذات الصلة بالأمراض غير السارية وللحد من أثارها السلبية إلى أدنى حد ممكن، هي والعبء الناتج عن السياسات المتبعة في القطاعات الأخرى؛

٣- إعطاء الأولوية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بحسب الحاجة، مع ضمان التكامل مع سائر الأغراض الصحية وتعميم السياسات المتعددة القطاعات من أجل تعزيز إشراك القطاعات الأخرى؛

- ٤- إشراك المجتمع المدني كي يسخر طاقاته الخاصة في خدمة الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛
- ٥- إشراك القطاع الخاص من أجل تعزيز مساهمته في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وفقاً للأولويات الدولية والوطنية فيما يتعلق بالأمراض غير السارية.
- ٦- تطوير وتعزيز قدرة النظم الصحية على تنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية ودون الوطنية الخاصة بالأمراض غير السارية؛
- ٧- تنفيذ استراتيجيات سكانية لتعزيز الصحة والوقاية من المرض، وتكاملتها بالتدخلات الفردية، وفقاً للأولويات الوطنية. وينبغي أن يتم ذلك على نحو منصف ومستدام، وأن يراعى فيه نوع الجنس والمنظور الثقافي والمجتمعي، من أجل الحد من الغبن في الصحة.
- ٨- تنفيذ السياسات العالية المردود، كالسياسات الضريبية واللوائح وسائر التدابير التي تحد من عوامل الخطر الشائعة، مثل تعاطي التبغ والنظام الغذائي غير الصحي والخمول البدني وتعاطي الكحول على نحو ضار؛
- ٩- تسريع تنفيذ الدول الأطراف لأحكام اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) وتشجيع البلدان الأخرى على التصديق على الاتفاقية؛
- ١٠- تنفيذ سياسات فعالة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها على المستوى الوطني والعالمي، بما في ذلك السياسات ذات الصلة ببلوغ المرامي المحددة في خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠٠٨-٢٠١٣، والاستراتيجية العالمية التي وضعتها المنظمة للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، والاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة؛
- ١١- تعزيز الاعتراف بارتفاع معدل الإصابة بالأمراض غير السارية وعبئها المتنامي في برامج عمل التنمية الوطنية والدولية على السواء، وتشجيع البلدان وشركاء التنمية الدوليين على النظر في مستوى الأولوية الممنوحة للأمراض غير السارية.

وعلى مستوى وزارة الصحة من أجل ما يلي:

- ١- تعزيز نظم المعلومات الصحية من أجل رصد العبء المتزايد للأمراض غير السارية وعوامل الخطر ذات الصلة بها ومحدداتها وأثر وفعالية سياسات تعزيز الصحة والوقاية والمكافحة، وغيرها من التدخلات؛
- ٢- القيام، حسب الأولويات الوطنية، بتعزيز النظم الصحية العمومية على المستوى الوطني من أجل تدعيم الاستراتيجيات والإجراءات المسندة بالبيّنات والخاصة بتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض غير السارية؛
- ٣- دمج الخدمات المتعلقة بالأمراض غير السارية في خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال تعزيز النظم الصحية، حسب القدرات والأولويات؛
- ٤- تعزيز الحصول على الخدمات الشاملة والعالية المردود للوقاية من الأمراض غير السارية والعلاج منها ورعاية مرضاها وتبديرها العلاجي، بما في ذلك إتاحة الأدوية الميسورة التكلفة والمأمونة والناجعة والعالية الجودة حسب الاحتياجات وتقديرات الموارد؛

- ٥- العمل، حسب تحديد الأولويات على المستوى القطري، على ضمان تعزيز التدخلات الفعالة والمُسندة بالبيّنات والعالية المردود التي تبرهن على قدرتها على علاج المصابين بالأمراض غير السارية، وحماية المعرضين بشدة للإصابة بهذه الأمراض، والحد من مخاطرها بين السكان.
- ٦- تعزيز البحوث وترجمتها ونشرها من أجل تحديد أسباب الإصابة بالأمراض غير السارية، والنهوج الفعالة للوقاية منها ومكافحتها، والاستراتيجيات الملائمة لمختلف البيئات الثقافية ومرافق الرعاية الصحية.

وعلى المستوى الدولي من أجل ما يلي:

- ١- مناشدة منظمة الصحة العالمية، بوصفها الوكالة الرئيسية المتخصصة في الصحة من بين وكالات الأمم المتحدة، وجميع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ومصارف التنمية وسائر المنظمات الدولية الكبرى، أن تتسق جهودها معاً من أجل التصدي للأمراض غير السارية؛
- ٢- العمل من خلال منظمة الصحة العالمية، وبالتشاور مع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية غير الحكومية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، على تعزيز الإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير، وتجميع الخبرات التقنية وتنسيق السياسات من أجل تحقيق أفضل النتائج والاستفادة من التآزر بين المبادرات الصحية العالمية القائمة.
- ٣- تعزيز الدعم الدولي للتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وخطة العمل الخاصة بالاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها والاستراتيجية العالمية التي وضعتها المنظمة للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار والاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة وسائر الاستراتيجيات الدولية الأخرى التي تتصدى للأمراض غير السارية.
- ٤- تحري كل السبل الممكنة لتحديد وحشد الموارد المالية والبشرية والتقنية بطريقة لا تضر بالأغراض الصحية الأخرى.
- ٥- دعم منظمة الصحة العالمية في وضع إطار عالمي لرصد الأمراض غير السارية.
- ٦- بحث السبل الممكنة للاستمرار في العمل على تسهيل حصول البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الأدوية الميسورة التكلفة والمأمونة والناجعة والعالية الجودة في هذا المجال، بما يتسق مع قوائم المنظمة النموذجية للأدوية الأساسية، وبناءً على الاحتياجات وتقديرات الموارد، وذلك بواسطة أمور منها تنفيذ الاستراتيجية العالمية التي وضعتها المنظمة وخطة العمل بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية.

الخطوات القادمة

إننا ملتزمون، من أجل ضمان تحقيق نتائج طموحة ومستدامة، بالعمل بنشاط مع كل القطاعات الحكومية المعنية، على أساس إعلان موسكو هذا، وعلى إعداد ومتابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، الذي سوف يُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك.

البند ١٣-٧ من جدول الأعمال

**المنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/
المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة**

نظرت الجمعية في تقرير الفريق العامل المكون من الدول الأعضاء والمعني بالمنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المزورة/ المغشوشة التوسيم/ المغشوشة/ المزيفة، والوارد في الوثيقة ج ٦٤/١٦، وقررت أن توافق على "الخطوات القادمة" المذكورة في التقرير. وقررت الجمعية، على وجه الخصوص، أن تمدد المدة المذكورة في المقرر الإجرائي ج ص ع ٦٣(١٠) كي تتيح للفريق العامل أن ينجز عمله بأسرع ما يمكن.

وقررت كذلك أن يستأنف الفريق العامل عمله بأسرع ما يمكن عقب جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين، وأن يقدم تقريراً عن عمله إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين عن طريق دورة المجلس التنفيذي الثلاثين بعد المائة.

البند ١٣-٣ من جدول الأعمال

**دور منظمة الصحة العالمية في متابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة
للأمم المتحدة بشأن استعراض الأهداف (المرامي) الإنمائية للألفية
(نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)**

جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون،

إذ تشير إلى القرارين ج ص ع ٦٣-١٥ وج ص ع ٦١-١٨ بشأن رصد بلوغ المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، وإلى القرار ج ص ع ٦٣-٢٤ بشأن التعجيل بخطى التقدم صوب بلوغ المرمى الرابع من المرامي الإنمائية للألفية لتخفيض معدل وفيات الأطفال: الوقاية والعلاج من الالتهاب الرئوي؛

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء بطء التقدم نحو بلوغ المرميين ٤ و ٥ من المرامي الإنمائية للألفية بشأن تخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمومة؛

وإذ تدرك أن من الضروري القيام بقدر أكبر بكثير من العمل لبلوغ المرامي الإنمائية للألفية نظراً لتفاوت التقدم المحرز فيما بين الأقاليم وبين البلدان وداخلها، وذلك على الرغم من أن البلدان النامية بذلت جهوداً كبيرة في هذا الصدد؛

وإذ تسلّم بأن الرعاية الوافية السابقة للولادة تقلل احتمالات وفيات الأمومة والابتسار ومضاعفات الحمل والولادة الأخرى التي قد تسفر عن حصائل صحية رديئة للأمهات والولدان؛

وإذ تقر بضرورة العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي بشأن الصحة، في البلدان المانحة والبلدان النامية على السواء، مع التركيز على الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، وكذلك تحسين جودتها وتوجيهها؛

وإذ ترحب بالاستراتيجية العالمية التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن صحة المرأة والطفل والتي صدرت في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأهداف (المرامي) الإنمائية للألفية (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، وتثني على الالتزام السياسي والمالي القوي من جانب الدول الأعضاء بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية؛

وإذ تشير إلى طلب الأمين العام للأمم المتحدة أن تتولى منظمة الصحة العالمية قيادة عملية تحدد أكثر الترتيبات المؤسسية الدولية فعالية للإبلاغ والإشراف والمساءلة على المستوى العالمي بشأن صحة المرأة والطفل، بما في ذلك القيام بهذا الأمر خلال منظومة الأمم المتحدة؛

وإذ تؤكد على أن رصد تدفقات الموارد والنتائج هو من المتطلبات الحيوية لتحسين المساءلة وسرعة الاستجابة من قبل الحكومات وشركاء التنمية الدوليين لمقتضيات المسائل الصحية؛

وإذ ترحب بإنشاء اللجنة المعنية بالمعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل، والتي تضم ممثلين رفيعي المستوى؛

وإذ تؤكد على أنه ينبغي أيضاً تبديد المخاوف المتعلقة بالإنصاف والحقوق في مجال الصحة، في إطار الجهود المبذولة من أجل بلوغ المرامي الإنمائية للألفية؛

وإذ تؤكد على أن تضع اللجنة في اعتبارها مجموعات البيانات الحالية ذات الصلة ومؤشرات الأداء الحالية؛

وإذ ترحب بالتقرير الختامي للجنة وبمجموعة توصياتها بشأن تعزيز المساءلة عن موارد ونتائج صحة الأم والطفل،

١- بحث الدول الأعضاء على ما يلي:^١

(١) أن تنفذ توصيات اللجنة بشأن المعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل، وذلك لتحسين المساءلة عن النتائج والموارد؛

٢- ترحب المجلس التنفيذي:

(١) أن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اللجنة، وذلك ابتداءً من دورته الثلاثين بعد المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

٣- ترحب المدير العام:

(١) أن يضمن إشراك كل أصحاب المصلحة بفعالية في متابعة أعمال اللجنة؛

(٢) أن يقدم بصفة سنوية لغاية عام ٢٠١٥ إلى جمعية الصحة العالمية تقريراً عن التقدم المحرز في ما يتصل ببند جدول الأعمال الخاص بالمرامي الإنمائية للألفية.

= = =

١ وكذلك حسب الاقتضاء منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.